

تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية

DOI:10.20428/AJQAHE.10.1.1

د. محمد محمدي مخلص

أستاذ مساعد التربية المقارنة - عضوية هيئة تدريس بالجامعة السعودية الإلكترونية

تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية

د. محمد محمدي مخلص

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، والتعرف على واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا وأمريكا، والتعرف أيضا على أوجه الشبه والاختلاف في مشاركة الكلفة في التعليم الجامعي في الدول محل المقارنة، والاستفادة من خبرات إنجلترا وأمريكا في مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي. واستخدم الباحث منهج جورج بيرادي في الدراسات المقارنة - وقد أظهرت (نتائج التحليل المقارن) أن هناك قصورا في إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي وطرق التمويل وإجراءات الصرف والميزانية المقررة للجامعة، كما يوجد قصور في برامج الربط بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل، وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسسات الصناعية الكبرى، وعدم وجود شراكات بينهم من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة وحاجات سوق العمل السعودية، على عكس دولتي المقارنة فهما يهتمان بجميع البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع وتلبي حاجات سوق العمل، كما تعتمد المملكة العربية السعودية على طرق تقليدية كإجراءات لخفض الكلفة في التعليم العالي منها؛ الحد من سياسة القبول للطلاب والطالبات، وزيادة رسوم التعليم على الطلاب، وفرض إيجارات على المرافق، وتخفيض النفقات غير المباشرة على عكس الدول محل الاهتمام.

الكلمات المفتاحية:

خفض الكلفة، مشاركة الكلفة، التمويل، الكلفة.

A Proposal for Developing the Cost Sharing of Higher Education in Saudi Arabia in Light of Some International Experiences

Abstract:

The present study aims to explore the current situation of cost sharing of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia , to compare it to the higher education in England and America, and to identify differences and similarities and differences between them. The researcher used George Berday's approach in comparative studies. Results have shown that there is a shortcoming in the procedures of reducing the cost of governmental higher education in Saudi Arabia and in the methods of funding and procedures of disbursement and allocation of the university., There are also shortcomings in the programs of linking between scientific research and the needs of the labor market due to the fact that the university does not get involved in major industrial enterprises. There are no partnerships between them in order to make use of scientific research to serve the community and respond to the needs of the labor market. This has led to an increase in the gap between the university outcomes and the needs of the Saudi labor market. On contrary, both countries, under comparison, take care of all programs that serve the scientific research, community service, and respond to the market needs. However, the Kingdom of Saudi Arabia relies on traditional methods to reduce the cost of Higher education, including, restricted admission for male and female students, increasing tuition fees, and requiring rent for facilities, and reducing indirect costs.

Keywords:

Reducing cost, cost sharing, funding, cost.

المقدمة:

أصبح التعليم في هذا العصر قوة تحدد مواقع المجتمعات ونفوذها، حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة إلى متقدم يملك العلم وينتج المعرفة، وإلى متخلف يستورد العلم ويستهلك المعرفة، ويمثل التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص البنية الأساسية لتكوين وتطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وبت من الواضح أن مقياس التقدم في هذه الأونة لا يعتمد على ما تملكه الدول من ثروات طبيعية، بقدر ما يعتمد على ما تملكه من ثروة بشرية متسلحة بالعلم وقادرة على إنتاج المعرفة؛ لذا يعد التعليم العالي المحرك الرئيس لإعداد القوى البشرية المنتجة في المجتمع، ويظهر أثر مردوده في شكل مخرجات من القوى العاملة ذات المعارف والمهارات المبدعة في جميع قطاعات الحياة، كما أن مقياس التقدم والتخلف يقدر بمدى كل من الإمساك بناصية العلم والقدرة على تسخيرها، فالعائد من التعليم العالي عائد مرتفع، ويمكن أن يكون مضمون النتائج إذا ما تم التخطيط الجيد لموارده البشرية والمادية اللازمة لإدارته، وإذا ما تمت متابعة مستوى أدائه وجوده مخرجاته بشكل مستمر، لذلك كان الاستثمار في التعليم هو أفضل أنواع الاستثمار إذا ما توافرت له الأموال الكافية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تسير المستجدات العالمية (عبدالودود، 2003، 139).

على الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية التعليم العالي، إلا أنه يواجه العديد من المتغيرات العالمية؛ وذلك بسبب الطفرة الهائلة في مجالات البحث العلمي وموضوعاته، وأصبح يواجه أيضاً تحدياً كبيراً يتمثل في ضعف مشاركة الكلفة في التعليم والتمويل ومصادره التي تحد من تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في بعض البلاد النامية والتي تعاني نقص في مواردها، وتسعى في الوقت ذاته إلى توفير تعليم متميز وجودة عالية، وذلك لتأمين التعليم المناسب للطلاب بالكم والتنوعية المناسبة.

كما تتطلب مؤسسات التعليم العالي في أي مكان من العالم موارد مالية عالية حتى تحقق أهدافها بكفاءة واقتدار، وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد سنة حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من تطوير برامجها وخططها وأبحاثها، وتواجه كثير من الدول النامية والمتقدمة صعوبات عديدة في توفير الموارد المالية اللازمة؛ وذلك بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي، وتظهر المشكلة بشكل أكثر وضوحاً في الدول النامية التي اتبعت سياسة التمويل الكامل للتعليم، ومن ضمنه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث دعمت الدولة بكل سخاء التعليم بجميع مراحلها، فقد بلغت الميزانية المخصصة للتعليم في عام (21/1430هـ) (63.3 مليار ريال)، وهذا يشكل ما يقارب من (25%) من الميزانية العامة للدولة. كما تضاقت ميزانية التعليم العالي أكثر من مرة خلال الفترة ما بين (1385هـ-1434هـ) (الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، 2013، ص106).

وتؤكد الكثير من الدراسات والمؤتمرات العالمية على صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي، سواء للمؤسسات القائمة، أو المزمع تطويرها، أو افتتاح مؤسسات جديدة، وهذا يستدعي البحث عن وسائل جديدة لمشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة بالإضافة لما يتوافر من الموارد الحكومية من تمويل التزمته به وفقاً لما نصت عليه وثيقة سياسة التعليم من «أن التعليم مجاني في كافة أنواعه ومراحله، فلا تفرض الدولة رسوماً دراسية على الدارسين مقابل تعليمهم». وقد شهدت السنوات الأخيرة جهوداً واضحة لفتح أبواب التمويل الخارجي لمؤسسات التعليم العالي، فعلى سبيل المثال دعت خطة التنمية السادسة المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد ورجال الأعمال إلى تمويل مراكز البحث العلمي وتقديم المنح الدراسية ودعم التجهيزات المختلفة، كما دعت الجامعات إلى تبني الخدمات الاستشارية والبحثية للقطاع الخاص مقابل تمويل الجامعات.

ويعتمد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تمويله على الدولة، ومع زيادة الإقبال على التعليم العالي ومع ظهور مؤسسات التعليم العالي الأهلية، والتوجه العالمي للارتقاء بمعدلات الأداء الجامعي، تظهر أهمية تنوع مصادر تمويل التعليم العالي، وذلك بالتفكير الجاد في إيجاد بدائل لتمويل التعليم العالي السعودي، ومحاولة الانتقال من الاعتماد على القطاع العام الحكومي إلى المساعدات الأهلية والتطوعية،

والذي يؤكد هذا النمو المتسارع للمنظمات غير الحكومية، وفي نفس الوقت النهوض بالعملية التعليمية وتحسين مستوى خدماتها ومخرجاتها (الطويرقي، 2012، ص 265).

أما في الدول المتقدمة تتعدد أساليب تمويل التعليم العالي ومشاركة الكلفة في العملية التعليمية، ولا تعتمد على مصدر وحيد للتمويل، وتخطط الجامعات لاستحداث أساليب تمويل جديدة ومتنوع، تسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه، مما ساهم في إعطاء استقلال أكثر للجامعات وتخليصها من التحكم المركزي، وتشجيعها على البحث في برامج وأساليب حديثة تفيده المجتمع، (154-131 pp, Mcherson, 2000).

لذا أصبح من الضروري البحث عن مصادر لتمويل التعليم الجامعي الحكومي، ومشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

مشكلة الدراسة:

في المملكة العربية السعودية ومع أن التعليم العالي يقدم مجاناً، إلا أن ثمة مؤشرات على أن حجم الكلفة الفردية (Private Costs) في مستوى يهدد بأثار سلبية على المساواة في الفرص التعليمية. وفي المقابل وخلافا لتوجهات سياسات التمويل عالمياً، يقدم التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مجاناً، بل وتصرف إعانات مالية لطلاب التعليم العالي دون أن يبني ذلك على تقدير لاحتياجاتهم؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة المساواة في توزيع الدخل، باعتبار أن العائد الفردي من التعليم العالي يفوق العائد الاجتماعي بالمملكة العربية السعودية، وتعد مشاركة الكلفة (Cost-sharing) أحد أبرز السياسات، والتي يترتب عليها أن يتحمل الأفراد المتعلمون (أو أبائهم) جزءاً من كلفة تعليمهم. إضافة إلى أنها تجلب موارد إضافية للتعليم كفضيلة بتغطية النقص الحتمي في الموارد العامة، فإن ثمة مبررات لا تخلو من المنطق تشجع اتباع سياسة مشاركة الكلفة، على الأقل في بعض مراحل التعليم، تتمحور حول الكفاءة والمساواة.

وفي المملكة العربية السعودية وبرغم الإنفاق السخي والجهد الاستثماري الكبير الذي تبذله الحكومة، إلا أن مؤشرات كثيرة ظهرت لتنبيه إلى أن الالتزام بالسياسات التمويلية الحالية بات صعباً، وأن ثمة حاجة ملحة إلى مراجعتها، سواء ما تعلق منها بالتعليم العام أو العالي (الجابري، 2005).

والواقع أن دراسات تمويل التعليم على المستويين السعودي والعربي، أتت معظمها لتركز على استعراض التجارب العالمية بهدف تسمية بعض مصادر التمويل الإضافية والبديلة عن التمويل الحكومي، ولم يركز أي منها على النظرية الاقتصادية التي تبرر السياسات التمويلية، ومحاولة تشخيص حالة النظام التعليمي بغرض تحسينه من خلال ترشيد سياساته التمويلية. لذا سيتعرض البحث الحالي إلى عرض خبرات بعض الدول المتقدمة في مشاركة الكلفة في التعليم العالي للاستفادة منها في إيجاد مجموعة من البدائل للمشاركة في خفض كلفة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

أسئلة الدراسة :

ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي :

س: ما واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي في أمريكا وإنجلترا، وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية، والتي تستهدف الدراسة الإجابة عنها :

س1: ما واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؟

س2: ما واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي في أمريكا وإنجلترا؟

س3: ما أوجه الشبه والاختلاف في مشاركة الكلفة في التعليم العالي في الدول محل المقارنة؟

س4: ما التصور المقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرة الدول محل المقارنة؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية :

- تسهم هذه الدراسة في التعرف على خبرات بعض الدول المتقدمة في مشاركة الكلفة بالتعليم العالي بها ممثلة في إنجلترا وأمريكا .
- الحاجة الماسة إلى تطوير نظم التمويل بالتعليم العالي الحكومي السعودي، وإيجاد مصادر أخرى للمشاركة في كلفة التعليم الجامعي عن طريق الاستفادة من خبرات كل من إنجلترا وأمريكا .
- إن انخفاض مستوى الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي السعودي بما لا يتناسب مع زيادة عدد الطلاب وارتفاع تكاليفه، يجعل من أهمية الدراسة الحالية بأنها تكمن في إيجاد مصادر أخرى للمشاركة في كلفة التعليم العالي الحكومي السعودي، بهدف دعمه وتطويره ليتناسب مع متطلبات سوق العمل السعودي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : تم دراسة مشاركة الكلفة في التعليم العالي في كل من أمريكا وإنجلترا؛ لما لهما من خبرات في مجال مشاركة الكلفة في التعليم العالي وأيضا المملكة العربية السعودية لحاجتها إلى مصادر متنوعة لمشاركة الكلفة في التعليم العالي بها .

الحدود الزمانية : تم عرض برامج مشاركة الكلفة في التعليم العالي في الدول محل المقارنة في الفترة الزمنية من بعد عام (2000م) وحتى الآن، وذلك لظهور مصادر جديدة لمشاركة الكلفة في التعليم العالي بالدول المتقدمة محل الاهتمام .

مصطلحات الدراسة:

◀ الكلفة :

يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات، وتُعرف بأنها إجمالي الإنفاق اللازم لإنتاج كمية معينة من هذه السلع أو الخدمات (الحوالي، 2010، ص 235).

◀ الكلفة في التعليم :

هو التعبير عن الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعليم بمصطلحات مالية، فينطلق مفهوم الكلفة كما هو في علم الاقتصاد : فوحدات المنتج هي الجامعات، ومواردها المالية هي ما تخصصه الدولة والسلطات المحلية وأولياء الأمور والقطاع الخاص، ويتم الصرف على إنتاج الخدمة التي تتمثل في تقديم التعليم (العجمي، 2007، ص 122).

◀ مشاركة الكلفة في التعليم :

تعني أن يتحمل الطلاب وأولياء أمورهم جزءاً من كلفة التعليم (أو كله) ، سواء أكان ذلك في صورة رسوم دراسية أم خلافه (الصغير، 2005، ص 11).

◀ التعليم العالي :

كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتقدمه مؤسسات متخصصة، والتعليم العالي أيضا هو مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ، وتنمية مواهبهم، وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله، بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة (غريب، 2011، ص 25).

الإطار النظري:

واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

أولاً : التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

تقوم وزارة التعليم العالي بتنفيذ سياسات الدولة في تطوير التعليم الجامعي التي تهدف إلى الرقي بمستواه كما ونوعاً، وبما يتلاءم مع الظروف والمستجدات المحلية والعالمية، وذلك بالعمل على المحاور الآتية :

- 1 - التوسع الكمي والانتشار الجغرافي.
 - 2 - الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل .
 - 3 - ضبط الجودة النوعية.
 - 4 - تمويل التعليم الجامعي والبحث العلمي (وزارة التعليم العالي، ص2007) .
- أسباب زيادة الطلب على التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :
- 1 - عدم زيادة الجامعات والمؤسسات التعليمية بنفس نسبة زيادة عدد السكان.
 - 2 - زيادة الهجرة من الريف إلى المدن حيث التقدم الحضاري وازدياد فرص العمل .
 - 3 - زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة وخاصة في الدول النامية .
 - 4 - ارتفاع مستوى العيشة بشكل ملحوظ في كثير من بلدان العالم ومنها المملكة العربية السعودية، وقد سعت الحكومات للنهوض بشعوبها وتوفير أسباب الحياة الكريمة لها (إسكان، تعليم، مواصلات، رعاية صحية واجتماعية وغيرها). وكل ذلك يحتاج بدوره إلى توافر الكفاءات العلمية والفنية العالية ومواصلة البحث .
 - 5 - زيادة الميل إلى الاستهلاك من الطاقة، والمواد الأولية، والمياه، والأغذية، فظهرت الحاجة إلى التعليم والبحث العلمي لترشيد الاستغلال واكتشاف الجديد منها للوفاء بحاجة الشعوب .
 - 6 - تطلع الشباب والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالي والجامعي بوصفه الطريق الطبيعي والمضمون إلى تحقيق مستويات أفضل اقتصادياً واجتماعياً (العباد، 2005، ص217).
- التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية :
- 1) تحدي العولمة والمنافسة العالمية؛ حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول، ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
 - 2) تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.
 - 3) تحدي الثورة المعلوماتية وبما قدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان لها أثر كبير في تزايد الضخوة بين دول الشمال والجنوب.
 - 4) سيطرة الثقافة الغربية؛ ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
 - 5) يواجه التعليم العالي تحدياً يتعلق بتمويله، حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص؛ وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ومن ثم يرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، هذا فضلاً عن ارتفاع تكلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى (الزهراني، 2002، 123).

أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية فقد أشار إليها البشير (2000، ص112) على النحو التالي :

- 1) زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجات مناطق المملكة المختلفة.
 - 2) تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته.
 - 3) تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي.
 - 4) زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي.
 - 5) التوسع في برامج خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.
 - 6) زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير في مؤسسات التعليم العالي.
 - 7) تكييف برامج الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة.
 - 8) تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي لجميع برامج مؤسسات التعليم العالي.
 - 9) تطوير أطر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي.
- الأهداف التي تعبر عن الحالة المستقبلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف، كما أشار إليها الزهراني (2002، ص128) وهي على النحو الآتي :

- 1) فشل الحكومات في إدارة الموارد التعليمية : وفي إيجاد سياسات فاعلة لتحصيل الضريبة . وعلى أثر ذلك؛ وفي ظل محدودية نجاح إدارة الموارد، فإن مشاركة الكلفة زادت من درجة انخفاض الكفاءة، ولم تكن تسهم بشيء في تحسين فاعلية النظام التعليمي، وذلك بسبب سوء الإدارة والتخطيط والتنفيذ لسياسة المشاركة في كلفة التعليم العالي الحكومي السعودي.
 - 2) النقص في الموارد المتاحة لتقديم الخدمة التعليمية : ولم تكن لغرض دعم مستوى الكفاءة والمساواة في تقديم الخدمة التعليمية وتوفير الالتزامات والاحتياجات التعليمية.
 - 3) عدم مرونة نظم التمويل الحكومية : مما حد من نجاح المشاركة في تأدية وظيفتها نحو إعادة تخصيص الموارد؛ وتحصيل رسوم من الأغنياء لم ينتج عنه توفير موارد أكبر للفقراء، مما أضعف من نجاح تحقيق المساواة المتوقعة.
 - 4) تراجع في مستوى النفقات العامة على التعليم : في أوقات الكساد الاقتصادي يتراجع مستوى التوظيف وتراجع بالتالي الفائدة المنظورة للتعليم، فيقل الطلب على التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة.
 - 5) غالباً ما صاحبت مبادرات ترفع من كلفة التعليم مثل «التعليم للجميع»، ولم يكن إدخال تلك المبادرات مدروساً بشكل جيد بحيث تسهم مشاركة الكلفة في رفع مستوى الجودة.
- إجراءات خفض كلفة التعليم العالي الحكومي السعودي :

الصور التقليدية تكمن في طرق التمويل؛ حيث إنها تعتمد على الدعم الحكومي وكذلك المعونات الدولية التي تأتي من الخارج، فقامت سياسات تقليدية لخفض الإنفاق على التعليم العالي تنطلق هذه السياسات من قناعة أن الإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص في الموارد، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد، ولعل من الأساليب التقليدية لخفض كلفة التعليم بالمملكة العربية السعودية هي : الحد في سياسة القبول للطلاب والطالبات؛ مثل : زيادة رسوم التعليم على الطلاب، وفرض إيجارات على المرافق، وتخفيض النفقات غير المباشرة، ويبدو أن عدم المناداة بمجانبة التعليم العالي والتمويل الحكومي له تعود إلى قناعة بأن التعليم العام أو الأساسي كاف للحياة العامة، أما التعليم العالي فهو رفاهية وليس بضرورة في نظر بعضهم، وبالجملة توجد العديد من المؤشرات الدالة على قصور التمويل الحكومي للتعليم العالي، والتي تبرر البحث عن بدائل أخرى غير التمويل الحكومي للتعليم العالي أو بدائل تسانده، ومن هذه المؤشرات ما يلي :

(وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004م)

- إن الجامعات عندما تحدد احتياجاتها والمبالغ اللازمة، فإنها نادراً ما تحصل على المبالغ التي تطلبها؛ مما يؤثر في مستوى أدائها.
- نمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته.
- عدم القدرة على التوسع في التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها.
- تقلص عدد الأساتذة الذين يؤهلون في الجامعات الغربية المرموقة، واللجوء إلى إعدادهم محلياً نتيجة قلة الموارد المالية.
- عجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد.
- انخفاض مستوى الخدمات الطلابية من سكن وطعام ومواصلات ورعاية طبية.
- توقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.
- تراجع نصيب الطالب من الإنفاق.

أما من حيث الأسباب المؤدية إلى القصور في التمويل الحكومي للتعليم العالي، والمدعوم بالمؤشرات السابقة، فهناك الأسباب الآتية :

- التضخم عمومًا وغلاء التعليم العالي، وعدم قدرة الحكومات والأسر على تمويله نتيجة تفاقم الأعباء التمويلية للتعليم العالي.
- الانضجار السكاني والتعليمي اللذان خلقا أزمة التعليم الجامعي؛ المتمثلة في صعوبة استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الالتحاق في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة لمؤسسات التعليم العالي.
- ضعف المواءمة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتقني المتسارع.
- الاستمرار في سياسة التوسع في التعليم العالي، وتقديمه مجاناً، وتشجيع الإقبال عليه، على الرغم من ازدياد التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد تكاليف التعليم العالي.
- ضعف قدرة الجامعات على بلوغ أهدافها وزيادة نفقاتها الجارية مقارنة بالنفقات الاستثمارية وعدم أخذها بالتمويل الذاتي، وقلة اهتمامها بالبحث العلمي (الأحمدي، 2003، ص 83).

وبالرغم من الدور المهم الذي تقوم به الجامعات ورغم مساعيها من أجل تحقيق آمال المجتمع وطموحات الراغبين في إكمال تعليمهم الجامعي؛ إلا أنها تواجه بعض المشكلات التي تحول دون تحقيق هذه الآمال والطموحات، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الرشيدة من أجل ذلك .

ومن هذه المشكلات زيادة أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، والكلفة الكبيرة للتعليم الجامعي مع النقص في الموارد البشرية المتمثلة بأعضاء الهيئة التدريسية، والبعد المكاني للجامعات، وبعض العادات الاجتماعية والظروف الشخصية .

ويمكن تصنيف مشكلات مشاركة الكلفة في التعليم العالي إلى :-

محدودية الموارد التمويلية من الخزينة العامة للدولة : إذ إن هناك ضغطاً كبيراً على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة للدولة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة، نظراً لاعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصورة رئيسية، وبالتالي فإن الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه بصورة متكررة عجزاً مالياً يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاضم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2010).

- محدودية التمويل الخارجي : كما يواجه التمويل في مجال التعليم ضعفاً ومحدودية في التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض، ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع لتقلبات يصعب السيطرة عليها، كما أنه في نهاية الأمر مورداً ثانوياً ومؤقتاً يرتبط بشروط محدودة.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص : لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم غائباً أو يكاد يكون معدوماً، باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة؛ كمساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض المدارس، أو الاشتراك في مساهمة بعض مؤسسات التعليم الجامعي.

- الطلب على التعليم العالي وارتفاع كلفته : في مقابل تراجع المخصصات المالية في ميزانيات الدول للتعليم بسبب الركود الاقتصادي والتقلب في أسعار النفط والطلب الكبير على المخصصات الحكومية من قطاعات أخرى كالصحة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أن زيادة الطلب على التعليم العالي والقبول غير المخطط للأعداد الكبيرة من الطلاب يجعل الجامعات وأعضاء هيئتها غير قادرة على تأدية رسالتهم التعليمية.

- التطور المضطرب لوظائف التعليم العالي : فلم تعد الجامعة منعزلة عن محيطها الاجتماعي، وبالتالي أصبحت مطالبة بتقديم خدمات وأنشطة مختلفة للمجتمع، وكونت وظيفة خدمة المجتمع البعد الثالث للوظيفة الجامعية ثلاثية الأبعاد (تعليم، بحث، خدمة مجتمع)

- التغييرات والتحوليات الاقتصادية العالمية : فمن الظواهر الجديدة في التاريخ الاقتصادي التوجه نحو العولمة، ومن أهم ملامح هذا التحول الاقتصادي هو اعتماده على الملكية الخاصة والقطاع الخاص الذي تحكمه توجهات السوق وعوامل العرض.

- زيادة الاستقلال المالي للجامعات : إذ إن هذا الاستقلال شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي والإداري. ومن مشكلات المشاركة في كلفة التعليم العالي السعودي :

- استمرار الإقبال على التعليم العالي من قبل فئة صغيرة من المجتمع تتركز في الطبقة المتوسطة والعليا.
- إن التعليم العالي المجاني يمول من ضريبة لا يراعى فيها فوارق الدخل للأسر الاقتصادية والاجتماعية.
- إن القروض والمنح المبنية على قدرة الأفراد على تمويل تعليمهم العالي محدودة بصفة عامة. وهذا يعني أن إدخال سياسة المشاركة بحجة رفع درجة المساواة تفتقد قيمتها حينما يكون الإقبال على التعليم العالي مرتفعاً وغير مرتبط بمستوى دخل الوالدين (www.moe.org.edu.sa.2010).

مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية :-

تصنيف مصادر التمويل الجامعي السعودي- إيراداتها- حسب لوائح وزارة التعليم العالي إلى (www. education in Muslim countries.com)

المشاركة الحكومية : يعد التمويل الحكومي المصدر الرئيس لتمويل التعليم العالي سواء تعلق الأمر بالتعليم الجامعي أو دراسات الماجستير والدكتوراه، أو تمويل الأبحاث الخارجي أو مختلف أنشطة التعليم العالي وفعاليتها، وقد شهد التمويل الحكومي للتعليم العالي نمواً مطرداً خلال الفترة الماضية، وسيظل التمويل الحكومي للتعليم العالي يواجه ضغوطاً كبيرة، وقصوراً إشرافياً للوفاء بمتطلبات التعليم العالي، وذلك بسببين :

الأول : محدودية الطاقة الاستيعابية للتعليم الفني، والتي ستظل كذلك على الأقل خلال السنوات العشر القادمة .

الثاني : يتمثل في التدفق الكبير على مؤسسات التعليم الجامعي خاصة في ظل معدل نمو سكاني مرتفع (3.5 %)، ونظرة المجتمع للتعليم العالي بوصفه أحد العناصر المعززة للمركز الاجتماعي للأسرة على خلاف التعليم الفني الذي لا يزال في نظر قطاع كبير في المجتمع سلعة من الدرجة الثانية .

المشاركة الخارجية : متمثلة في مشاركة الأفراد والقطاع الخاص بإمداد الجامعات بمصادر مالية؛ كالتبرعات والهبات والخدمات الاستشارية مع مراعاة شرط القبول بعدم التعارض مع أهداف الجامعة، والوصايا، والأوقاف، فأى قراءة متأنية لميزانيات الجامعات تكشف لنا بوضوح عن التكلفة الباهظة للبنية التحتية لهذه الجامعات والمتمثلة في (الأبنية - والمرافق- والقاعات - والمختبرات- والوسائل التعليمية، ...) الأمر الذي يترتب عليه أيضاً ارتفاع الكلفة التشغيلية للخدمات والصيانة، ومعظم ميزانيات التعليم تذهب للبنية

الأساسية ورواتب العاملين بها والتنفقات الإدارية (وزارة التعليم العالي، 2007).

المشاركة الذاتية: يعدّ التمويل الذاتي هوكل المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم الجامعي وغالباً ينحصر بين (2.4% - 4.4%) من إجمالي مصادر التمويل المتاحة، ويتركز التمويل الذاتي في رسوم الطلاب الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل، والأنشطة الطلابية، ورسوم الامتحانات، ورسوم الحصول على وثائق التخرج (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2010).

المشاركة المجتمعية: وهو ما يقدم من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته الربحية وغير الربحية إلى مؤسسات التعليم العالي من تبرعات، وهبات، ومنح نقدية وعينية، حيث تمثل المنح الخارجية في إطار التمويل للتعليم العالي مورداً ثانوياً، وبالرغم من ضآلة هذا المصدر إلا أنه مصدر مؤقت، ولا يعول عليه كثيراً في دعم جهود التطوير للتعليم.

ثانياً: واقع المشاركة في تكلفة التعليم العالي بأمريكا:

لا تقتصر فوائد التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على الأفراد فحسب، بل إنها تمتد لتشمل المجتمع ككل. فمع القوة التنافسية والمصحوبة بعدد متزايد من الطلاب الذين يواصلون دراستهم الجامعية، أصبح الإقبال على التعليم العالي مطلباً اجتماعياً ومهنياً حيوياً، لكن التعليم العالي قد يكون مكلفاً إلى الدرجة التي يجد عندها العديدون صعوبة كبيرة في الالتزام بمتطلباته المادية، فصي الواقع يفترض (70%) من طلاب الجامعات للموارد المالية اللازمة لدفع المصروفات الدراسية، وبالرغم من ارتفاع تلك التكاليف إلى هذا الحد: فإن الطلاب في الوقت الحاضر يقبلون على التعليم أكثر من أي وقت مضى، حيث يمثل لهم بوابة المرور لحياة تتميز بفيض لا نهائي من الفرص.

أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي بأمريكا:

في البداية كانت جميع الكليات في الولايات المتحدة صغيرة، كما كانت المجالات الدراسية التي توفرها المعاهد الخاصة محدودة، ومع ظهور جامعات وكليات عامة كبرى، أصبح أمام الطلاب من جميع الخلفيات عدداً من الخيارات المهنية.

وصار التعليم العالي في الولايات المتحدة متاحاً من خلال الجامعات، والكليات المحلية، والكليات النظرية الليبرالية، والكليات التقنية. إضافة إلى العديد من المعاهد العليا، والكليات المهنية التي تمنح شهادات علمية ودرجات أكاديمية، وهذه المعاهد إما أن تكون عامة وإما خاصة، أما الجامعات الخاصة فتعتمد بشكل مباشر على المصروفات التي يدفعها الطلاب والخريجون، في حين تتلقى الجامعات العامة دعماً مباشراً من الولاية التي تقع بها (Mcherson, 2000, 145).

ويمكن تناول أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي على النحو الآتي:

- توفير إيرادات للتعليم العالي الحكومي.
- الحفاظ على مواصلة التعليم العالي بالنسبة إلى الطلاب.
- تقديم الخدمات التعليمية والمساعدات المالية للطلاب على أساس الموارد أو القروض.
- السماح للمشاركة الأسرية في تحمل تكلفة التعليم العالي كل على قدر استطاعته.
- مواجهة التكاليف الباهظة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- تنمية مفهوم العمل من أجل التعليم عند طلاب التعليم العالي بالجامعات الأمريكية.
- المساهمة في انتشار معاهد الأربع سنوات بنظام التعليم المفتوح الخاصة منها والعامة (Bikasc, 1998).

(114).

إجراءات خفض كلفة التعليم العالي في أمريكا :

1 - الطريقة غير المباشرة : وتهتم هذه الطريقة بمجموعة من الأساليب التي يمكن عن طريقها زيادة كفاءة التعليم العالي وإنتاجيته، ولعل من أهم أساليب خفض التكلفة بهذه الطريقة مايلي (Donald,1997,112)

- تكثيف الجهد لحد من الفاقد بصوره المختلفه، وعلى سبيل المثال (الرسوب) فهو أحد صور الفاقد الخطير من حيث تأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات، كما أن التدني في مستوى التحصيل صورة خطيرة من صور الهدر في التعليم.
- الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، مثال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ورفع جودتهم وحوافزهم، والاهتمام بالمكتبات والتطبيقات التربوية المختلفة .

2 - الطريقة المباشرة :

وتتضمن مجموعة الأساليب الآتية :

- المباني والتجهيزات التعليمية عنصران من عناصر خفض التكلفة (الرأسمالية)، حيث أجريت بعض الدراسات الأمريكية من أجل تخفيض تكاليف الأبنية وتحسين شروطها، وتبين هذه الدراسات أنه من الممكن الحصول على وفر مهم عن طريق حسن اختيار المكان، وتوفير الشروط الهندسية والتربوية الملائمة لها.
- استخدام الأبنية الجامعية لأغراض أخرى قد تدر على المؤسسة التربوية موارد مالية أخرى، أو قد توفر عليها تكلفة إضافية.
- الدمج والتكامل بين الجامعات، وحتى بين الأقسام العلمية المتناظرة داخل الدولة الواحدة؛ حيث التوفير في التكلفة وإثراء الخبرات.
- استخدام أثاث بسيط ورخيص، على عكس الدول العربية التي تستنزف أموالاً مضاعفة يمكن توفيرها وتوجيهها لرفع جودة التعليم.
- الحد من التكديس لموظفي الجامعات الأمريكية من غير أعضاء هيئة التدريس والتي يتزايد عددهم بشكل كبير عن متطلبات العمل الوظيفي في بعض الدول العربية.

مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي في أمريكا :

تتعدد مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي في أمريكا، ويمكن تناولها على النحو الآتي :

- مشاركة المؤسسات الخاصة : عن طريق الضريبة الخاصة التي تدفعها هذه الشركات مقابل الانتفاع بخريجي التعليم العالي والاستفادة منهم، وتسمى هذه الضريبة (تكلفة دعم التعليم) ويشترط فيها : أن تتناسب طردياً مع عدد الخريجين الذين يعملون في الشركة، وحجم الشركة، وطبيعة مؤهل الخريج. ويعد هذا المجال خصباً لإسهام القطاع الخاص في مشاركة التكلفة في التعليم العالي الأمريكي، بشرط أن تتوافر الشروط الآتية : (Daivd,1994,120-122)
- الخضوع لإشراف وزارة التعليم العالي، وبما يضمن الإشراف على عديد من الأمور منها المناهج واللغات وطرق التدريس.
- وضع الضوابط التي لا تجعل الهدف الأسمى من مؤسسات التعليم العالي الخاص هو التربح فقط ، لذا تضع سقفاً للمصروفات الدراسية مع إعطاء نصيب للطلاب المتفوقين للحصول على تعليم مجاني أو التوفير في المصروفات.
- المشاركة الطلابية : حيث يتحمل الطلاب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة البقاء للإعادة في نفس السنة الدراسية، على أن يتحمل كل التكلفة في حالة رسوبه مرة أخرى في هذه السنة الدراسية، هذا بالإضافة إلى تحمل طلاب الدراسات العليا جزءاً من التكلفة الدراسية، والتي ترتفع بشكل كبير بالقياس إلى تكلفة الطالب في المراحل السابقة، كما يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى.

• توفير نظام الإقراض: حيث توفر الجامعات الأمريكية قروضا للطلاب في حالة زيادة المصروفات الدراسية وخاصة المحتاجين منهم، لاستكمال تعليمهم العالي على أن تسدد القروض بعد تخرجهم وفق نظم متفق عليها، ويتميز هذا النظام بالآتي:

- إن هذا النظام يضع على عاتق المنتفعين جزءا من تكلفة الإعداد، وبالتالي المشاركة في تكلفة التعليم العالي الأمريكي.

- يؤدي هذا النظام إلى تحسين جودة التعليم.

- يحث هذا النظام الطلاب على إنهاء دراستهم في أقصر وقت ممكن.

- يساعد هذا النظام كل فرد على متابعة دروسه حسب مؤهلاته وقدراته وميوله.

وتتمثل أنواع القروض الطلابية على النحو الآتي:

1 - القروض التجارية .

2 - القروض المرتبطة بمستوى الدخل .

3 - البرامج الحكومية للقروض الطلابية، والتي تتمثل في الآتي :-

أ) برنامج القروض على المستوى الفيدرالي .

ب) قروض آباء طلاب المرحلة الجامعية الأولى .

ج) القروض المباشرة للطلاب.

د) برنامج الولايات للقروض. (Kenneth,1994, 235)

• الجامعات كمكاتب استشارية: تستخدم مؤسسات التعليم العالي كمكاتب استشارات؛ حيث إنها تضم العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، ويمكن الاستفادة منهم لخدمة رجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص والعام من خلال إجراء الدراسات والبحوث، وتقديم المشورة بما يعود على الجامعة وأساتذتها بالدخول الإضافية (Russil,1997, 230).

• الجامعات كمراكز إنتاج: حيث تمتلك الجامعات مستشفيات ومزارع وورش وغيرها من المراكز التي يمكن أن تستغل كمراكز للإنتاج، ومما يتيح للجامعة توظيف معطيات العلم الحديث ولاسيما في العلوم التطبيقية لتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري، لذا يوجد توأمة بين الكليات الفنية من جهة والشركات المناظرة من جهة أخرى.

• الهبات والتبرعات: كما تساهم أيضاً المصادر الخاصة بنسبة كبيرة من دخل مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية، وخريجي الجامعات، وتختلف هذه الإسهامات من ولاية لأخرى، حيث يرتبط الدعم المالي المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي، وقدرة الجامعات وكفاءتها من جذب الأفراد للتبرع.

ثالثاً: واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا:

أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا:

جامعات التعليم العالي الإنجليزية هي كيانات نظامية مستقلة لا تديرها ولا تملكها الحكومة البريطانية، بل تشترك في مجالس مع هيئات حكومية تحدد اتجاهها الاستراتيجي وتراقب سلامة أوضاعها المالية والتأكد من فعاليتها أدائها، وهذه الهيئات لا تتدخل في إدارتها أو برامجها التدريسية أو نوعية البحوث العلمية التي يجريها أعضاء هيئة التدريس والمراكز البحثية بالجامعات، ولا حتى في نظام التوظيف أوروباتب الموظفين! هذا يحدث بالرغم من أن جامعاتها تتلقى دعماً حكومياً عن طريق مجالس التمويل المرتبطة بالجامعات والتي تلتزم بضمان جودة التعليم العالي، ولذلك فإن جامعات المملكة المتحدة؛ ومنها إنجلترا تتميز باستقلاليتها وسمعتها الواسعة وذلك لما تتمتع به من حرية فكرية وأكاديمية، ويتميز قطاع التعليم العالي في المملكة المتحدة بشكل عام أيضاً بخصامته وتنوعه، كما أنه لا يقدم مناهج دراسية وطنية

لؤوساته التي تتحمل المسؤوليات لضمان جودة برامجها الدراسية (Hebel, 2000, 115-120).

ومن أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا ما يلي:

- 1 - الحفاظ على استقلالية الجامعة ماليا وإداريا.
- 2 - توفير الجودة في البرامج التدريسية والبحثية بالجامعة.
- 3 - تشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية على المشاركة في التخطيط لتطوير التعليم العالي.
- 4 - زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.
- 5 - العمل على استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع.
- 6 - التغلب على الظروف الاقتصادية للطلاب محدودي الدخل والذين يرغبون في استكمال تعليمهم العالي.
- 7 - تخفيف العبء على الحكومة، ومن ثم القطاع العام بصفة عامة من أعباء التكاليف العالية والمتصاعدة للتعليم العالي.
- 8 - تحسين كفاءة الجامعة.
- 9 - نشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في كلفة التعليم العالي من الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي وبين الأسر والطلاب (الأمم المتحدة، 1995).

إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا

أنشئ مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة إنجلترا وويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إداريا وماليا، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.

وفيما يلي بعض من الصور المبتكرة في خفض تكاليف التعليم العالي بإنجلترا بشيء من التفصيل

1 - خصخصة التعليم الجامعي :

لقد أدت مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واتباع سياسات التحرر الاقتصادي إلى تقليص مسؤوليات الدول في الإنفاق على السلع والخدمات، وتشجيع الخصخصة في كافة المجالات بما في ذلك التعليم، ويقصد بخصخصة التعليم الجامعي هو قيام القطاع الخاص بتمويل مؤسسات جامعية وإدارتها للوصول إلى مجموعة محددة من الأهداف أبرزها: تحقيق ربح وعائد مالي وفق القوانين المحددة.

ومن صور الخصخصة التي تطبقها الجامعات الإنجليزية : إصدار سندات مالية تشبه أوراق الائتمان للحصول على خدمة التعليم الجامعي في أي مؤسسة جامعية يقع عليها اختيار العميل وحقوق الامتياز، وتعني منح المنظمات التجارية أو الصناعية حق احتكار توفير الخدمة التعليمية الجامعية بتكلفة اقتصادية أقل.

2 - تزايد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي :

زاد في الأونة الأخيرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات في التعليم، وصار لتلك الشركات تأثيرات واضحة على مؤسسات التعليم العالي والجامعي، ويظهر ذلك في صور عديدة منها : المشاركة في تمويل التعليم وتجويد الخدمة التعليمية، وتحمل بعض أعباء العملية التعليمية، والإنفاق على المهنيين وذوي الحاجات الخاصة، وتوفير قروض للطلاب المحتاجين، وإعادة صياغة المهارات والمعارف التي يهتم التعليم الجامعي بنقلها للطلاب لتناسب المنظور العالمي .

3 - تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية :

يعد التعليم استثماراً بشرياً يذوق في عائدته الاستثمار في كل المجالات، ومن ثم تزايدت أهمية العائد

الاقتصادي للتعليم، ويتحقق هذا العائد عندما يتمكن النظام التعليمي من الوصول بكفاءة إلى أعلى جودة ممكنة في تحقيق الأهداف الموضوعية وبأقل هدر ممكن، ولذا تزايد الاهتمام بحساب القيمة الاقتصادية للتعليم وتكلفته وتحويله، والعائد المتوقع منه وإنتاجية مؤسساته وفعاليتها.

4 - توثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج :

تزايدت أهمية توثيق العلاقة بين التعليم العالي والجامعي وقطاعات العمل والإنتاج في ظل العولمة الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال : مساهمة التعليم الجامعي الإنجليزي في تقديم دورات تدريبية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية، وتدريب الطلاب على مختلف المهن والوظائف في أماكن العمل، وإنشاء مراكز للتنمية المهنية (الصانغ، 2007).

مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي بإنجلترا :

1 - المنح وسندات التعليم :

حيث تقوم الحكومة ببيع الخدمات التعليمية إلى أولياء الأمور، وتحصل الرسوم التعليمية منهم نظير التحاق أبنائهم بالجامعات، كما يساعد القطاع الخاص بشكل غير مباشر التعليم العالي في بيع الخدمات التعليمية إلى الحكومة عن طريق المنح والسندات التعليمية، والتي تمول من حصيلة الضرائب على هذه الشركات والمؤسسات الخاصة.

2 - الرسوم الدراسية :

وهي أحد المصادر التي يعتمد عليها التعليم العالي الإنجليزي من خلال تحصيل مؤسسات التعليم العالي الحكومي لمصروفات مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها، وغالبا ما تكون بنسبة قليلة من نسبة الإنفاق على التعليم، حيث يساعد ذلك في تعزيز ميزانية الدولة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، ويساعدها في تحسين جودة التعليم ومخرجاته.

3 - المؤسسات المجتمعية :

وهي المؤسسات الاقتصادية والتي تقدم المساعدات المادية والعينية، لدعم التعليم العالي والبحث العلمي، ومنها : الضرائب الموجهة للتعليم سواء من المواطنين أو من الشركات، والتبرعات العينية والمادية للخدمات التعليمية، والإسهام في التخطيط وتطوير الإدارة، من خلال التطوع وتقديم المشاركة في أعمال الصيانة والمباني والوسائل التعليمية المختلفة.

4 - القروض :

ومنها ما هو مقدم للطلاب، وما هو مقدم للمؤسسات التعليمية، حيث تمنح الدولة قروضا للطلاب من أجل استكمال دراستهم الجامعية على أن يقوموا بتسديد هذه القروض بعد تخرجهم بشروط ميسرة وفق نظم متفق عليها.

5 - مجلس تمويل الكليات التقنية :

ويهدف إلى تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الأعداد المتزايدة على التعليم العالي ورفع الكفاءة النوعية له، وزيادة فرص المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات الأخرى في كل ما يتعلق بالخدمات التعليمية، وإتاحة الفرصة للمشاركة في كلفة التعليم العالي وتطوير سبل الإنفاق عليه، وتشجيع الجامعات تعديل مساراتها نحو ضمان حسن استثمار المال العام.

6 - المشاركات الأسرية :

حيث يساهم الطلاب وأولياء أمورهم في تكاليف التدريس في مرحلة التعليم العالي على قدر إمكاناتهم،

حتى في المؤسسات العامة التعليمية المعروفة، إن العائلات في إنجلترا ينتظر منها أن تسدد لأبنائها تكاليف الإعاشة في الجامعات، وليس تكلفة التدريس أو مصروفات التعليم.

7 - العمل من أجل التعليم:

حيث ينتظر من الطلاب العمل خلال الإجازة الصيفية وإجازة نصف العام، أو العمل لبعض الوقت؛ وذلك للمساهمة في تكلفة التعليم، وتقوم الدولة بدورها بتوفير فرص العمل وتقديم الدعم الجزئي للمعاهد وبعض الوظائف المحلية للطلبة المحتاجين، كما يتم إنشاء فصول تعليمية مسائية للطلبة الذين يعملون في فترة الصباح لبعض الوقت (Hebel, 2000, 115-120).

رابعا: أوجه التشابه والاختلاف بين واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي وتفسيرها في كل من أمريكا وإنجلترا والمملكة العربية السعودية:

تناولت محاور البحث السابقة الإطار العام لها، كما تم التركيز على موضوع البحث، وهو واقع المشاركة في كلفة التعليم العالي الحكومي في أمريكا وإنجلترا والمملكة العربية السعودية، ويتناول هذا المحور أوجه التشابه والاختلاف في واقع المشاركة في كلفة التعليم العالي الحكومي، وتفسيرها في ضوء القوى والعوامل الثقافية المختلفة في كل من أمريكا وإنجلترا والمملكة العربية السعودية من خلال عدة محاور، هي: (أهداف المشاركة في كلفة التعليم العالي - أساليب مشاركة الكلفة في التعليم العالي - مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي). ويمكن تناول أوجه التشابه والاختلاف فيما يلي:

أولا: أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي:

تضع دول المقارنة ثلاثة أهداف للمشاركة في كلفة التعليم العالي الحكومي، يطمح إلى تحقيقها بما يمكن من تطوير أداء التعليم العالي من الناحية التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع.

وتهدف عملية مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحاجات مناطق المملكة المختلفة، وتطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها، بما يتفق ومتطلبات واحتياجات سوق العمل، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي، وزيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي، وتطوير أطر التعاون والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الأهلي.

أما في أمريكا فكان من أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي هو توفير إيرادات للتعليم العالي غير حكومية، والحفاظ على مواصلة التعليم العالي بالنسبة إلى الطلاب، وتقديم الخدمات التعليمية، والمساعدات المالية للطلاب على أساس الموارد أو القروض، والسماح للمشاركة الأسرية في تحمل تكلفة التعليم العالي كل على قدر استطاعته، والعمل على تقليص حجم الدعم العام للطلاب غير المحتاجين.

وعن أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي في الجامعات الإنجليزية فتكمن في الحفاظ على استقلالية الجامعة ماليا وإداريا، وتشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية على المشاركة في التخطيط لتطوير التعليم العالي، والتغلب على الظروف الاقتصادية للطلاب محدودي الدخل، والذين يرغبون في استكمال تعليمهم العالي، وتخفيف العبء على الحكومة، ومن ثم القطاع العام بصفة عامة، ومن أعباء التكاليف العالية والمتصاعدة للتعليم العالي؛ نشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في كلفة التعليم العالي من الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي وبين الأسر والطلاب.

أوجه التشابه وتفسيرها:

تتشابه المملكة العربية السعودية وأمريكا وإنجلترا في تعدد أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي، من حيث الاهتمام بالتعليم العالي والتمكين من تطوير عملية التدريس والبحث العلمي وتوفير

التعليم العالي للطلاب وخاصة محدودي الدخل والذين يرغبون في استكمال تعليمهم العالي، كما تتشابه في زيادة إسهام القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الوطنية لقطاع التعليم العالي، وتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي لجميعة برامج مؤسسات التعليم العالي، وذلك لتطوير التعليم الجامعي الذي يمثل الدعامة الأساسية للتنمية الشاملة في دول العالم.

ويمكن تفسير أوجه التشابه في ضوء (العامل الاقتصادي) :

حيث نجد أن هناك علاقة ارتباطية بين التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، والتطور الاقتصادي والصناعي في الدول المختلفة؛ حيث أصبحت العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتعليم، فأصبح التعليم عنصراً من عناصر التنمية الاقتصادية، والاستثمار فيه استثماراً في أعز ما لدى المجتمع من موارد اقتصادية وهي الموارد البشرية، وبذلك سار الهدف من التعليم، هو تزويد المجتمع بحاجاته من قوى عاملة مدربة وتوجيه المتعلمين إلى أنواع التعليم التي تخدم المجتمع وتعمل على تطوره، وبما أن التعليم أداة لإعداد الأيدي العاملة الماهرة في سوق العمل لإحداث التقدم الاقتصادي، فهو أيضاً أداة لتحديث المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، هذا بالإضافة إلى أن التعليم العالي هو مفتاح الحراك الاجتماعي، والفرصة الاقتصادية والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد والتقدم، وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع (بدران، 2000م، 44).

كما يمكن تفسير ذلك في ضوء (العامل الاجتماعي) :

حيث أصبح التعلم محورياً أساسياً في عملية إصلاح المجتمع وتطويره، وتحقيق معدل من التنمية يعين الأفراد على التمتع بدخل مرتفع، وتحسن في مجال الخدمات المختلفة للمجتمع، ولم تعد هناك دولة في عالمنا المعاصر لا تولي التعليم الأهمية التي يستحقها بجدارة، بوصفه عاملاً ناظماً لحركة الواقع الاجتماعي، ومعيناً على تحقيق استراتيجيات التغيير الاجتماعي والرفاهة الاقتصادية (حسين، 2008م، 70).

أوجه الاختلاف وتفسيرها :

ففي المملكة العربية السعودية تعبر معظم الأهداف عن توجهات الجامعة المستقبلية، والتي تعينها على تحقيق أهدافها وليست أهدافاً لها، ويظهر ذلك في التحديات التي يواجهها التعليم العالي والذي يتعلق بتمويله؛ حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص وذلك بالمقارنة بحجم الطلب عليه.

أما عن أمريكا فتتعدد أهداف مشاركة الكلفة على التعليم؛ حيث ركزت على توفير إيرادات للتعليم العالي غير حكومية، وتقديم الخدمات التعليمية والمساعدات المالية للطلاب على أساس الموارد أو القروض، السماح للمشاركة الأسرية في تحمل كلفة التعليم العالي كل على قدر استطاعته، مواجهة التكاليف الباهظة للتعليم العالي والبحث العلمي، وتنمية مفهوم العمل من أجل التعليم عند طلاب التعليم العالي في الجامعات الأمريكية، كما تحقق الأهداف أعلى المستويات الأكاديمية، وإثراء وتقديم للثقافة والتعليم والإنسانيات.

وفي إنجلترا تتميز أهدافها بالشمول والتنوع حيث تغطي وظائف الجامعة ويظهر ذلك في اهتمام الجامعة بالمجتمع عن طريق الإسهام في تطوير العملية التعليمية في الجامعة، وتقديم نتائج أبحاث الجامعة لخدمة المجتمع، كما تشمل الأهداف التغلب على الظروف الاقتصادية للطلاب محدودي الدخل والذين يرغبون في استكمال تعليمهم العالي، وتخفيف العبء على الحكومة ومن ثم القطاع العام بصفة عامة من أعباء التكاليف العالية والمتصاعدة للتعليم العالي، ونشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في كلفة التعليم العالي من الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي وللأسر وللطلاب.

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف في ضوء (العامل الاقتصادي) ففي المملكة العربية السعودية :

تؤثر النواحي الاقتصادية على مسار التعليم، وتوجه نظمه في دول العالم؛ وذلك لأن العلاقة بين التعليم والاقتصاد متبادلة، وقد تكون مضطربة على حسب ظروف كل دولة ومصادر الاقتصاد فيها.

وعالمنا الإسلامي ومنه المملكة العربية السعودية يعاني من المشاكل الاقتصادية، المتمثلة في ضعف مواردها الاقتصادية، وقلة إمكانياتها المادية، ويزيد من شدة المعاناة فيها ظاهرة الفقر وارتفاع نسب الأمية والبطالة (www.moe.org.edu.sa/htm3/1/2010)

أما في أمريكا فيعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل التي دفعت إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي، وارتبط التعليم بصفة عامة بدرجة التطور الاقتصادي والصناعي؛ فقد أحدثت الولايات المتحدة الأمريكية تطورا مذهشا بعد الحرب شمل جميع وجوه الحياة الاقتصادية والعمرائية، واستطاع الإنسان الأمريكي أن يضع العلم والتقنية في خدمة المجتمع، واتجهت إلى الاهتمام برعاية العامل البشري وتنميته؛ وذلك بالاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي وجعله تعليما لخدمة المجتمع (ضاحي، 2008م، ص76).

وفي إنجلترا دعت حكومة مارجريت تاتشر زعيمة حزب المحافظين في انتخابات (1997م) إلى ضرورة الإصلاح الهيكلي، والذي يتطلب التحول إلى اقتصاد السوق، والأخذ بالتحصية وبيع القطاع العام، وإتاحة المناخ الاستثماري المناسب، سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي، ولزيادة ميزانية الجامعة سعت إلى جذب الطلاب الأجانب بوصفهم يمثلون مصدرا كبيرا للدخل، كما تتطلع العديد منها إلى الأسواق الدولية لتصدير المنتجات والخدمات كنشاط مهم لتزويد الدخل، وذلك بالارتباط باتفاقات مع جامعات أخرى خارج الحدود، أو حتى مع شركات الأعمال الكبرى متعددة الحدود، ومن هنا وفي السنوات الأخيرة أعلنت الحكومة عن زعمها على ترك شركات الأعمال الكبرى أن تدير جامعاتها الخاصة، من أجل تنافس الجامعات الحكومية والخاصة في إنجلترا (Holta, 1998, 146).

ثانياً: إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي :

في المملكة العربية السعودية تتجه إجراءات خفض تكلفة التعليم العالي إلى بعض الطرق التقليدية، والتي تكمن في طرق التمرس؛ حيث إنها تعتمد على الدعم الحكومي وكذلك المعونات الدولية التي تأتي من الخارج فقامت سياسات تقليدية لخفض الإنفاق على التعليم العالي تنطلق هذه السياسات من قناعة أن الإدارة المالية الرشيدة يمكنها أن تعوض النقص في الموارد، بل تكون قادرة على تعظيم هذه الموارد.

وفي أمريكا تعددت إجراءات خفض التكلفة في التعليم العالي فمنها غير المباشرة، وتتمثل في تكثيف الجهد للحد من الفاقد بصورة المختلفة، فهو يؤثر على رفع التكلفة وزيادة النفقات، كما أن للتدني في مستوى التحصيل صورة خطيرة من صور الهدر في التعليم، وأما عن الإجراءات المباشرة فتشمل المباني والتجهيزات التعليمية عنصرين من عناصر خفض التكلفة (الرأسمالية)، واستخدام الأبنية الجامعية لأغراض أخرى قد تدر على المؤسسة التربوية موارد مالية أخرى، أو قد توفر عليها تكلفة إضافية، والحد من التكدس لموظفي الجامعات الأمريكية من غير أعضاء هيئة التدريس، والتي يتزايد عددهم بشكل كبير عن متطلبات العمل الوظيفي في بعض الدول العربية.

وعن إنجلترا فإن إجراءات خفض التكلفة في التعليم العالي متنوعة ومتطورة وتتمثل في خصخصة التعليم الجامعي، ومن صور الخصخصة التي تطبقها الجامعات الإنجليزية إصدار سندات مالية تشبه أوراق الائتمان للحصول على خدمة التعليم الجامعي في أي مؤسسة جامعية يقع عليها اختيار العميل، وتزايد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي، وتطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج، كما أنه من المتوقع مستقبلاً تحول أماكن العمل والإنتاج من أماكن إنتاجية وخدمية إلى أماكن قائمة على التعلم والمعرفة.

أوجه التشابه وتفسيرها

تشابه دول المقارنة الثلاث في تعدد إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي الحكومي، حيث تتخذ كل دولة التدابير اللازمة لخفض الكلفة، ومنها فرض الرسوم الدراسية، وتخفيض النفقات غير المباشرة، وتكثيف الجهد للحد من الفاقد بصورة المختلفة، والاستفادة من البحوث العلمية لخدمة المجتمع، وتنمية

أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من خبراتهم في الحياة العملية، وبالتالي توفير موارد مالية للجامعة أو على الأقل خفض كلفة التعليم العالي.

ويمكن تفسير أوجه التشابه في ضوء (العامل الاقتصادي):

حيث أصبح تخفيض التكاليف هاجسا وهدف المسؤولين في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فأصبح التوجه العام في جميع المؤسسات الربحية وغير الربحية هو إنتاج نفس عدد الوحدات الإنتاجية ونوعها باستخدام موارد أقل حجما أو تكلفة أو بكليهما معا. (مرسي، 1998، 92)

ويمكن تفسير أوجه التشابه أيضا في ضوء (العامل السياسي):

حيث إن العوامل السياسية تعني الأوضاع السياسية للدولة، بما في ذلك نظام الحكم في المجتمع والظروف التي مر بها في حاضره، وما تمليه عليه هذه الظروف من متطلبات، وما يقف أمامه من تحديات، وما يتعرض إليه من أحداث وما يتمتع به من استقرار سياسي داخلي وخارجي وتطلعاته إلى المستقبل، لذا رأيت بعض الحكومات ملاذا في التعليم، هذا بالإضافة إلى بروز مفهوم العولمة السياسية، ويشير مفهوم العولمة السياسية إلى التطورات التي تشهدها العلاقات الدولية في المجال السياسي على الصعيد العالمي، وهي نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن بشكل يؤدي إلى تراجع سلطات الدولة. وظهور مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي، وبروز قوى دولية تنافس الدولة وتشارك بصورة غير رسمية في رسم السياسة العالمية من خلال منظمات دولية وبنوك وشركات عابرة للقارات تسعى لإدارة شؤون العالم (فهمي، 2008، م93).

أوجه الاختلاف وتفسيرها:

في المملكة العربية السعودية تعتمد إجراءات خفض الكلفة على التعليم العالي الحكومي على أساليب تقليدية منها، فرض رسوم دراسية، والاعتماد على الدعم الحكومي، والحد من سياسة القبول في التعليم العالي، ونمو التعليم العالي بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو مخصصاته، وعدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها، وعدم القدرة على التوسع في إحداث التخصصات التطبيقية أو تلبية متطلباتها، وعجز الجامعات عن تمويل الإجازات التدريسية والبحثية لأعضائها خارج البلد، وتوقف مشروعات التطوير في التعليم العالي أو سيرها ببطء.

أما في أمريكا فتتعدد إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي، وتستخدم إجراءات حديثة للمشاركة في كلفة التعليم العالي بالجامعات الأمريكية، حيث تقوم بدراسة المباني والتجهيزات والعمل على الاستفادة منها، واستخدامها كموارد مالية للجامعة، والتكامل بين الجامعات والأقسام العملية، وإثراء التبادل العلمي بينهما، والبساطة في الأثاث الجامعي وعدم الإسراف فيه، وأخيرا الحد من التكدسات الوظيفية سواء لأعضاء هيئة التدريس أم للمعاونين لهم.

وعن إنجلترا فهناك العديد من الإجراءات الحديثة لخفض كلفة التعليم العالي، ومنها: خصخصة التعليم الجامعي، وتزايد اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي، وتطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، وتوثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات العمل والإنتاج؛ حيث تقوم الجامعة بأدوار بارزة في تطوير كافة قطاعات العمل والإنتاج من خلال ثلاثة بدائل إنتاجية، هي: (التوصل لإنتاج سلع جديدة لم تكن معروفة من قبل في الإنتاج المحلي، أو التوصل لإنتاج سلع قائمة بنفقات إنتاجية أقل عن طريق دراسات جدوى موسعة، أو للتوصل لإنتاج سلع قائمة بنفس مستوى النفقات لكن بمستوى جودة أعلى، وهذا يتطلب إعادة النظر في مواصفات السلع والمنتجات وهذا بالطبع يتطلب تدعيم عمل الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات وتشجيع البحث العلمي).

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف في ضوء (العامل الاجتماعي) ففي المملكة العربية السعودية؛ تفتقر إلى مشاركة المؤسسات الصناعية الكبرى في المساهمة في تطوير المجتمع، كما أن الدولة والمجتمع قد ضمنت

لهذه المؤسسات المالية المتضخمة ازدهارها ونموها وتعاضم ثرواتها، وللمجتمع الحق في أن ينتظر منها عوناً ومساعدة ودعمًا في هذا الجانب تؤدي فيه بعض الحق الذي يلزمها تجاه المجتمع. إن هذا لا ينفى بالطبع تلك الجهود المحمودة والمباركة التي تقوم بها بعض المؤسسات فيما تتفجر مؤسسات أخرى على المشهد منتظرة غنيمة ربحية، وزيادة استثماراتها المالية دون مراعاة احتياجات المجتمع المحلي ومؤسساته (http://www.ksau.info/Islam/catplay.php?catsmktba=159&page=2)

وفي أمريكا نجد أنماطاً متعددة للتعليم، فالمجتمع الأمريكي مجتمع برجماتي يؤمن بالعمل ويعترف بالأهمية المبدئية له، والتربية الأمريكية تربية عملية، وهذه التربية تهدف إلى إتاحة الفرصة لكل فرد للدخول إلى التعليم، وفتح الطريق أمامه ليتقدم في الدراسة حسبما تسمح إمكاناته واستعداداته وتهيئة الفرص التي تسمح بنمو هذه الإمكانيات والاستعدادات، وقد كانت الصلة بين التعليم والحياة المهنية أحد المدخل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف وربط التعليم بالبيئة والمجتمع، كما أن الفلسفة الاجتماعية التي تبنتها أمريكا في بداية القرن العشرين هي البقاء للأصلح؛ حيث إن هذه الفلسفة صارت مقوماً أساسياً للحياة في أمريكا سواء في علاقاتها الداخلية أو الخارجية، مما يوجب الاعتماد على جميع السبل لكي تصير الأفضل، ويعد التعليم العالي من أهم السبل لتحقيق هذا، لذلك لا بد من الاهتمام به حتى يتم التقدم الاجتماعي والثقافي في أمريكا (عبود، 1990، 151).

أما في إنجلترا فإن العملية التربوية تعد عملية اجتماعية في أساسها، فالمجتمع يعدّ بعداً رئيساً من أبعاد التربية يتنوع حسب تنوع الفلسفات الاجتماعية، كما أن التربية تختلف باختلاف تصور هذه الفلسفات لفهوم الفرد، وعلاقته بالمجتمع وأفراده ومنظماته؛ أي أن التربية تختلف باختلاف التركيب الاجتماعي الذي يتوقف بدوره على طبيعة المجتمع نفسه، ويعدّ التعليم الإنجليزي من أوضح الأمثلة على ارتباط التعليم بالطبقة الاجتماعية، فقد كانت إنجلترا في الستينات مجتمعاً أرسقراطياً، وليس ديمقراطياً، أما في السبعينات فقد ظهرت تغيرات كبيرة لكن ميزان القوى الاجتماعية في الجوانب المهمة يظل محافظاً في طابعه. ونتيجة للتركيب الاجتماعي القائم على التفاوت الطبقي المبني عليه المجتمع الإنجليزي أدى إلى وجود الطبقات المحرومة اجتماعياً من فرص التعليم (سليمان، 2007، 161).

ثالثاً: مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي :

في المملكة العربية السعودية تتحمل الحكومة كافة تكاليف التعليم العالي، وتحصل الجامعات على موارد ذاتية مصدرها الغرامات والجزاءات والمبيعات الحكومية لبعض ما لديها من أثاث وسيارات وأجهزة ومن مطبوعاتها وإيجار بعض مبانيها ومرافقها ومن تقديم بعض الأبحاث والخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الأبحاث وغيرها. وتقتطع الميزانية المخصصة للتعليم العالي ربع ميزانية الدولة، فقامت وزارة التعليم العالي بإصدار لوائح تساعد الجامعات على تنوع مصادرها التمويلية.

وفي أمريكا تتعدد مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي، حيث مشاركة المؤسسات الخاصة، عن طريق الضريبة الخاصة التي تدفعها هذه الشركات مقابل الانتفاع بخريجي التعليم العالي، والمشاركة الطلابية عن طريق تحمل الطلاب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة، وتوفير نظام الإقراض عند زيادة المصروفات الدراسية، كما يتم الاعتماد على الجامعات كمكاتب استشارية، ومراكز للإنتاج توظف من خلالها العلم الحديث ولاسيما في العلوم التطبيقية لتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي والتجاري، والهبات والتبرعات تساهم أيضاً بنسبة كبيرة في دخل مؤسسات التعليم العالي، وتتمثل هذه الإسهامات في تبرعات رجال الأعمال من خريجي هذه الجامعات.

وعن إنجلترا فتتعدد أيضاً مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي، من خلال المنح وسندات التعليم والرسوم الدراسية، ومشاركة المؤسسات المجتمعية، والقروض الميسرة والتي يتم سدادها بعد التخرج والالتحاق بالعمل، ومجلس تمويل الكليات التقنية والذي يهدف إلى تشجيع مؤسسات التعليم العالي على مقابلة الأعداد المتزايدة على التعليم العالي ورفع الكفاءة النوعية له، بالإضافة إلى المشاركات الأسرية،

حيث يساهم الطلاب وأولياء أمورهم في تكاليف التدريس في مرحلة التعليم العالي على قدر إمكانياته، وتشجيع الطلاب على العمل من خلال برنامج العمل من أجل التعليم.

أوجه التشابه وتفسيرها :

تتشابه دول المقارنة الثلاث في تعدد مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي، حيث الاعتماد على الهبات والتبرعات وتسويق البحث العلمي، ومشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم متمثلة في المؤسسات الربحية وغير الربحية، كما يتم الاستفادة من مصادر المشاركة الذاتية في كلفة التعليم العالي متمثلة في ممتلكات الجامعة من مبان وأثاث وسيارات، حتى الموارد البشرية متمثلة في أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون كمستشارين للشركات والمؤسسات الكبرى مشاركة منهم في توفير الدعم المادي للجامعات التي يعملون بها.

ويمكن تفسير أوجه التشابه في ضوء (العامل التكنولوجي) حيث إن التطور العالمي والتكنولوجي والاقتصادي المعاصر وتغير طبيعة العمل وتنوع احتياجات المجتمع التخصصية تفرض كلها إعدادا متخصصا عالي المستوى، لذا تهتم معظم الجامعات بالإعداد المهني للقوى العاملة، وذلك لمواجهة التضخم في المعرفة الإنسانية وعده أهم الوظائف للجامعة هو إعداد القوى البشرية، والبحث العلمي، والتنشيط الثقافي والفكري العام، وإعداد المادة العلمية، وتحديد مصادر التعلم، والقيام بأعباء التدريس، وإعداد الامتحانات، وتقويم أبحاث الطلاب، وتسجيل نتائج الطلاب في أعمال السنة والامتحانات الدورية والنهائية (نوفل، 1992م، 96).

ويمكن تفسير ذلك أيضاً في ضوء (العامل المعرفي) أن المعلم الجامعي الذي ينظر إلى المستقبل ويتضمن أداءه التعليمي التفكير المطلوب في سياق العولة والتجديد؛ يركز على تحقيق نقلة نوعية من مجرد التعليم والتدريب القائم على الحفظ والتلقين المتعلق إلى واقع الحياة بتضاريسها الإنسانية والمادية والطبيعية بوصف المتدرب كائناً ثقافياً يصنع حياته كما تصنعه الحياة، وأن سعيه الدؤوب من خلال العلم الحديث ومناهجه يستهدف إقراره لمزيد من المعرفة الفاعلة ليوظفها من أجل المستقبل، ومن أجل تنمية التفكير الملائم لعصر المعلومات، ليستخدم في ذلك تقنيات متقدمة والتي تنظم المعلومات ودلالاتها وتوسع آفاقها وتنوع مصادرها، إن ثورة المعلومات بوصفها من أهم خصائص العولة تتطلب ترسيخ مقومات التفكير العلمي ومناهجه وتداخل نتائجها من التخصصات، حتى يتحقق التحرير من انغلاق التفكير الاجتراري البنكي (عمار، 1995، 63-65).

أوجه الاختلاف وتفسيرها :

تختلف المملكة العربية السعودية عن أمريكا وإنجلترا في اعتمادها على الدولة كمصدر أساس في مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي، وتحصل الجامعات على موارد ذاتية مصدرها الغرامات والجزاءات والمبيعات الحكومية لبعض ما لديها من أثاث وسيارات وأجهزة ومن مطبوعاتها وإيجار بعض مبانيها ومرافقها، والمشاركة الضعيفة للمجتمع متمثلة في المؤسسات الكبيرة والتي لا تساهم بشكل كبير في تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة بالمملكة.

وفي أمريكا حيث شاركت المؤسسات الخاصة عن طريق الضريبة الخاصة التي تدفعها هذه الشركات مقابل الانتفاع بخريجي التعليم العالي، والمشاركة الطلابية عن طريق تحمل الطلاب الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة، وتوفير نظام الإقراض عند زيادة المصروفات الدراسية، كما يتم الاعتماد على الجامعات كمكاتب استشارية، وكما ركز للإنتاج، وعلى الأسر تحمل أي زيادة في المصروفات الدراسية وتقديم الدعم المادي لهم لتحمل ذلك.

وعن إنجلترا تعدد مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي من خلال المنح وسندات التعليم، والرسوم الدراسية، ومشاركة المؤسسات المجتمعية، والقروض الميسرة، ومجلس تمويل الكليات التقنية، بالإضافة إلى المشاركات الأسرية، حيث يساهم الطلاب وأولياء أمورهم في تكاليف التدريس في مرحلة التعليم العالي على

قدر إمكانياته، وتشجيع الطلاب على العمل من خلال برنامج العمل من أجل التعليم .

ويمكن تفسير أوجه الاختلاف في ضوء (العامل الاقتصادي) ففي المملكة العربية السعودية أصبحت مشاركة التكاليف هاجسا وهدف المسؤولين في جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة على حد سواء، فأصبح التوجه العام في جميع المؤسسات الربحية وغير الربحية هو إنتاج نفس عدد الوحدات الإنتاجية ونوعها باستخدام موارد أقل حجما أو تكلفة، أو بكليهما معا.

والسبب المباشر في ارتفاع التكاليف في المؤسسات بشكل عام ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص؛ هو تبدل الأوضاع الاقتصادية من انخفاض في النمو في معظم دول العالم، وانخفاض في أسعار النفط في الدول المصدرة له، وانخفاض الإنتاجية، وزيادة في الإنفاق على التسليح إلى تناقص الإيرادات بنسب عالية، دون أن ترافقها نفس النسبة في انخفاض التكاليف (<http://www.mohe.gov.sa/ar/news/Pages/News119.aspx>)

وفي أمريكا فالمجتمع الأمريكي هو مجتمع تكنولوجي من الدرجة الأولى؛ حيث ينتشر استخدام الوسائط التكنولوجية في جميع جوانب المجتمع الأمريكي عامة والمؤسسات التعليمية بصفة خاصة، ويتجسد ذلك في إشارة مكتب التقييم التكنولوجي (The Office of technology Assessment) في عام (1995م) إلى أنه يقدر الرقم الإجمالي لأجهزة الكمبيوتر بالمدارس بحوالي (5.8 مليون) جهاز بواقع لكل تسع طلاب، ثم زادت أجهزة الكمبيوتر من (300.000) إلى (400.000) جهاز خلال العشر سنوات الأخيرة، كما تقوم الحكومة الفيدرالية في إدخال التكنولوجيا في برامج إعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتدريبهم؛ الأمر الذي أدى إلى التأكيد على أهمية التكنولوجيا والاتجاه نحو التحول من مجرد إدخال مقرر واحد في تكنولوجيا التعليم إلى إدخالها في مختلف المقررات المهنية حتى تعد معلما قادرا على المساهمة في إعداد طلاب متميزين في استخدام التكنولوجيا (حسانين، 1998م، 163).

وعن إنجلترا فقد سعت الحكومة الإنجليزية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وذلك من خلال الاشتراك في البرامج التي يقدمها الاتحاد في التعليم العالي، رغبة في تطوير سوق العمل الأوروبي، وفتح سوق حرة لرأس المال والعمل والسلع والخدمات، وفي توسعات السوق الأوروبية نحو الشرق وفي عام (2004 - 2007) ارتفع حجم التبادل التجاري مع الدول المشاركة في الاتحاد والدول الآسيوية السائرة في طريق النمو مثل الصين والهند؛ حيث يبلغ حجم الصادرات في إنجلترا إلى هذه البلاد حوالي (33) مليار دولار عام (1993م)، ووصلت إلى (104) مليار دولار عام (2007م)، وفي السنوات الأخيرة أعلنت الحكومة الإنجليزية رغبتها في اشتراك الشركات والمصانع في إدارة الجامعات الخاصة بها، وتوفير البرامج التدريبية اللازمة والتخطيط لها وتنظيمها تبعا لحاجاتها، وذلك لكي تحافظ إنجلترا على مركزها المتقدم في سوق الاتحاد الأوروبي (مرسي، 1998م، 90).

ومما سبق من عرض لأوجه التشابه والاختلاف في مشاركة الكلفة في التعليم العالي في الدول محل المقارنة؛ يرى الباحثان مدى اهتمام الدول المتقدمة بمشاركة حكوماتها في تمويل التعليم العالي، كما يوجد للأسرة دور مهم في مشاركة الكلفة في التعليم، حتى الطلاب لهم دور في مشاركة الكلفة؛ وذلك للحصول على خدمات تعليمية متميزة، مما يجعلهما مثلا يحتذى بهما، ويمكن الاستفادة منهما في ضوء القوى والعوامل الثقافية للمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

دراسة البشير وحماد (2000م)؛ وهدفت الدراسة إلى المقارنة بين الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك اهتماما من الدول الصناعية الكبرى بالتعليم والبحث العلمي، وأن نسبة الإنفاق على البحث العلمي كبيرة جدا في الدول الثلاث (أمريكا وألمانيا واليابان) مقارنة بالدول العربية ومن بينها الأردن، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق ودعم وسائله، وجعل الجامعات الأردنية مراكز للإنتاج وتقديم الخدمات الاستشارية واستخدام أموال الوقف في

تطوير التعليم.

دراسة الأحمدي (2003م)؛ وهدفت الدراسة إلى التعرف على كفاية التمويل الحالي في البلدان العربية وآثاره على التعليم العالي والبحث العلمي والتفكير ببدائل أخرى للتمويل. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، وكان من نتائج الدراسة: أن الجامعات العربية لا تحصل على متطلباتها المادية، مما يؤثر على مخرجات التعليم العالي، وشيوع سياسة تقليص الإنفاق في مؤسسات التعليم العالي بسبب نقص التمويل، مما ساهم في انخفاض مستوى التعليم في الوطن العربي.

دراسة الصائغ (2004م)؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، والبدائل الممكنة لتمويل التعليم الجامعي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد اعتمادا كبيرا على تمويلها الحكومي، وتعتمد بشكل جزئي على التبرعات والهبات والأوقاف، وأوصى الباحث بضرورة الاستفادة من التراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وخاصة في مجال الأوقاف.

دراسة الغريب (2012م)؛ هدفت الدراسة إلى طرح بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتناولت الوضع الراهن للملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي المصري، وتناولت الدراسة خبرات بعض الدول في مجال تمويل التعليم الجامعي، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها: تقليص الإنفاق على التعليم المصري؛ حيث أصبح التمويل محدودا ولا يكفي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتعليم الجامعي، وأنه نادرا ما يحصل على المبالغ التي يحتاجها؛ مما يؤثر على العملية التعليمية بالكامل، وأوصى بضرورة إيجاد بدائل جديدة للتمويل لمواجهة النقص فيه.

دراسة الطويرقي (2012)؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مصادر التمويل للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والتعرف على البدائل الممكنة لتمويل التعليم العالي في كل من السعودية وبريطانيا، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكان من نتائج الدراسة ضرورة النظر إلى التعليم على أنه استثمار وليس خدمة، والتوزيع المناسب لمخصصات التعليم (عدالة التوزيع)، والمواءمة بين الجوانب الاقتصادية للدولة والجوانب التربوية، وتوافق أسس النظام التمويلي مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبيئة وللأفراد.

دراسة مارفن (Marven, 2006)؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير العوامل المالية والتمويل بالتعليم العالي وسياسة استكمال الدراسة الجامعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها: أن استكمال الدراسة الجامعية بالنسبة للطلاب تعتمد اعتمادا كبيرا على تمويل الجامعات من الولاية التابعة لها، وأن المنح المالية المقدمة لا تكفي احتياجات التعليم العالي، مما لا يسمح باستكمال الدراسات الجامعية بالنسبة للطلاب، وأن السياسة التعليمية بكل ولاية تتأثر بالأوضاع الاقتصادية؛ حيث نقص الوعي التعليمي لدى الطلاب، وارتفاع التكلفة الفعلية للتعليم.

دراسة تشارلز (Charles, 2008)؛ هدفت الدراسة إلى التعرف على طرق تحسين أداء التعليم العالي في الجامعات الأمريكية عن طريق توفير المخصصات المالية لها وللبناء والتجديد والصيانة وتوفير المعامل اللازمة من خلال التبرعات والهبات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقابلات والملاحظة والتحليل، وأسفرت الدراسة عن عدة نتائج، منها: إن الجامعات الأمريكية قامت بتحسين وضعها المالي وحققت أعلى مستوى في تحسين الأداء الأكاديمي، من خلال زيادة معدلات المنح والتبرعات والهبات، وتوفير مصادر تمويل رأس مال إضافية ساعدت في تطوير المباني والأثاث والمعامل والصيانة، حيث إن لها تأثيرا مباشرا على مخرجات العملية التعليمية.

دراسة لجنة المنح الجامعية بانجلترا (University Grants Committee, 2010)؛ هدفت الدراسة إلى وضع آليات لتمويل التعليم الحكومي، والتي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات (1889م)، وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام (1919م)، والذي أنشئت

فيه لجنة المنح الجامعية، (U.G.C) (University Grants Committee) لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية، وكان من أهم توصياتها: أهمية صدور قانون الإصلاح التعليمي عام (1987)، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) (بضروعه الثلاثة (إنجلترا وويلز واسكتلندا) ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وضرورة عدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً ومالياً، بهدف زيادة قدراتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية، بالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات مالياً، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة سنة بعد أخرى، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية في الجامعات.

التعليق على الدراسات السابقة :

لم تتناول الدراسات السابقة المعنى الدقيق لعنوان البحث الحالي، ولكنها تناولت تمويل التعليم العالي ومصادره المختلفة، وجميعها تناولت المنهج الوصفي التحليلي إلا أن الدراسة الحالية تناولت منح جورج بيرادي في الدراسات المقارنة، وأنه كان هناك تشابه مع دراسة (الجابري، 2005) في تناوله موضوع مشاركة الكلفة، إلا أنها اختلفت في المنهج المستخدم ودول المقارنة بالإضافة إلى الفترة الزمنية المختلفة، والتي حدث فيها تغيرات اقتصادية وتكنولوجية هائلة، وتم الاستفادة من جميع الدراسات السابقة في تكوين الإطار النظري للبحث الحالي.

منهجية الدراسة وإجراءاتها :

منهج الدراسة :

للإجابة عن تساؤلات الدراسة؛ استخدم الباحث منهج جورج بيرادي في الدراسات المقارنة، والذي يعتمد على الوصف والتفسير والمضاهاة والمقارنة في ضوء القوى والعوامل الثقافية لكل دولة.

إجراءات الدراسة :

تمت إجراءات الدراسة على النحو الآتي :-

- 1 - تناول الباحث واقع مشاركة الكلفة في التعليم العالي بالدول محل المقارنة، وذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية (أهداف مشاركة الكلفة - إجراءات خفض الكلفة - مصادر مشاركة الكلفة)
- 2 - تطبيق منهج جورج بيرادي في الدراسات المقارنة بتناول أوجه الشبه والاختلاف بين الدول محل المقارنة في أهداف وإجراءات مشاركة الكلفة بالتعليم العالي ومصادرها، وتفسير ذلك في ضوء القوى والعوامل الثقافية للدول محل المقارنة.
- 3 - وضع تصور مقترح لمشاركة الكلفة بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء ما توصلت إليه نتائج التحليل المقارن، ومن ثم وضع مجموعة من التوصيات تساعد القائمين على شؤون التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في وضع مجموعة من البدائل لمشاركة الكلفة في التعليم العالي .

نتائج الدراسة ومناقشتها :

تصور مقترح لمشاركة كلفة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية في ضوء خبرات الدول محل المقارنة :

محتوى التصور او المقترح :

يشمل التصور مقترح تطوير نظام مشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على (أهداف مشاركة الكلفة، إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي، أساليب مشاركة الكلفة في الجامعات السعودية)، ويتم عرضها على النحو الآتي :

لقد أظهرت (نتائج التحليل المقارن) صحة الفرض الذي تم البلوغ إليه من خلال مرحلة المضاهاة في بعض جوانبه؛ حيث أوضح اختلاف نظام مشاركة الكلفة في الجامعات في دول المقارنة فـعكس قصور عملية مشاركة الكلفة في التعليم العالي في الجامعات من حيث: (الأهداف - إجراءات خفض الكلفة - مصادر مشاركة الكلفة) في المملكة العربية السعودية عن أمريكا وإنجلترا؛ مما يعني إمكانية الاستفادة منهما في تحسين نظام مشاركة الكلفة وتطويره في التعليم العالي في الجامعات السعودية، وفيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل المقارن لمشاركة الكلفة في التعليم العالي.

1 - أهداف مشاركة الكلفة في التعليم العالي الحكومي في الجامعات السعودية :

أظهرت (نتائج التحليل المقارن) قصوراً في بعض أهداف برامج مشاركة الكلفة في التعليم العالي السعودي، فيلاحظ اهتمامها بعملية التدريس الجامعي، وخدمة الجامعة فقط دون الاهتمام بوظائف الجامعة الأخرى، وهي البحث العلمي وخدمة المجتمع، ويظهر ذلك في الآتي :

- فشل الحكومات في إدارة الموارد التعليمية.
 - النقص في الموارد المتاحة لتقديم الخدمة التعليمية.
 - عدم مرونة نظم التمويل الحكومية.
 - تراجع في مستوى النفقات العامة على التعليم.
 - غالباً ما صاحبت مبادرات ترفع من كلفة التعليم.
 - عدم توافر مناخ علمي في المجتمع يحاول الاستفادة من نتائج البحث العلمي وتقديرها.
 - عدم توافر المناخ العلمي المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يتيح لهم القدرة على الإبداع والابتكار، ومنها عدم وجود الحرية الأكاديمية، ووسائل التنمية المختلفة.
 - تدني نسبة تمويل البحث العلمي.
 - إعداد خطط بحثية بعيدة كل البعد عن حاجات المجتمع.
 - ارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ في كثير من أرجاء المملكة العربية السعودية.
 - زيادة الميل إلى الاستهلاك من الطاقة والمواد الأولية والمياه والأغذية، فظهرت الحاجة في تعليم البحث العلمي لترشيد الاستغلال واكتشاف الجديد منها للوفاء بحاجة الشعوب .
 - تطلع الشباب والأجيال الصاعدة إلى التعليم العالي والجامعي بوصفه الطريق الطبيعي والمضمون إلى تحقيق مستويات أفضل اقتصادياً واجتماعياً.
- وبناء على المقارنة ونتائجها فإن الباحث اقترح مجموعة من الأهداف لمشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على النحو الآتي:

- تقديم الخدمات التعليمية والمساعدات المادية للطلاب على أساس الموارد أو القروض.
- السماح للمشاركة الأسرية في تحمل تكلفة التعليم العالي كل على قدر استطاعته.
- مواجهة التكاليف الباهظة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- تنمية مفهوم العمل من أجل التعليم عند طلاب التعليم العالي في الجامعات الأمريكية.
- المساهمة في انتشار معاهد الأربع سنوات، بنظام التعليم المفتوح الخاصة منها والعامه.
- الحفاظ على استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً.
- توفير الجودة في البرامج التدريسية والبحثية في الجامعة.
- تشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية على المشاركة في التخطيط لتطوير التعليم العالي.
- زيادة قدرة الجامعة في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.
- العمل على استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع.

- التغلب على الظروف الاقتصادية للطلاب محدودي الدخل والذين يرغبون في استكمال تعليمهم العالي.
- تخفيف العبء على الحكومة، ومن ثم القطاع العام بصفة عامة من أعباء التكاليف العالية والمتصاعدة للتعليم العالي.
- نشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في تكلفة التعليم العالي من الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي وللأسر وللطلاب.

2 - إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي :

وقد أظهرت (نتائج التحليل المقارن) أن هناك قصوراً في إجراءات خفض الكلفة في التعليم العالي الحكومي السعودي وطرق التمويل وإجراءات الصرف والميزانية المقررة للجامعة، كما يوجد قصور في برامج الربط بين البحث العلمي وحاجات سوق العمل، وذلك نتيجة لعدم اشتراك الجامعة مع المؤسسات الصناعية الكبرى، وعدم وجود شراكات بينهم من أجل توظيف البحث العلمي لخدمة المجتمع وحاجات سوق العمل، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين مخرجات الجامعة وحاجات سوق العمل السعودية، على عكس دولتي المقارنة فهما يهتمان بجميع البرامج التي تخدم البحث العلمي وخدمة المجتمع وتلبي حاجات سوق العمل، كما هو واضح في الدراسة التحليلية التفسيرية المقارنة لكل من منهما، كما تعتمد المملكة العربية السعودية على طرق تقليدية كإجراءات لخفض الكلفة في التعليم العالي منها، والحد من سياسة القبول للطلاب والطالبات، ومثل زيادة رسوم التعليم على الطلاب، وفرض إجراءات على المرافق، وتخفيض النفقات غير المباشرة.

وبناء على المقارنة ونتائجها فإن الباحث اقترح مجموعة من الإجراءات لمشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على النحو الآتي:

- خصخصة التعليم الجامعي، ومنها إصدار سندات مالية تشبه أوراق الائتمان للحصول على خدمة التعليم الجامعي في أي مؤسسة جامعية يقع عليها اختيار العميل.
- اهتمام الشركات متعددة الجنسيات بالتعليم الجامعي، حيث المشاركة في تمويل التعليم وتجويد الخدمة التعليمية والاهتمام بالموهوبين .
- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، حيث يعد التعليم استثماراً بشرياً يفوق في عائده الاستثمار في كل المجالات الأخرى.
- تكثيف الجهد للحد من الفاقد بصوره المختلفة، وعلى سبيل المثال (الرسوب) فهو أحد صور الفاقد الخطير، من حيث تأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات، كما أن التدني في مستوى التحصيل صورة خطيرة من صور الهدر في التعليم.
- الاهتمام بعوامل الجودة في التعليم، مثال التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ورفع جودتهم وحوافزهم، والاهتمام بالمكتبات والتطبيقات التربوية المختلفة.
- استخدام الأبنية الجامعية لأغراض أخرى قد تدر على المؤسسة التربوية موارد مالية أخرى، أو قد توفر عليها تكلفة إضافية.
- الدمج والتكامل بين الجامعات، وحتى بين الأقسام العلمية المتناظرة داخل الدولة الواحدة؛ حيث التوفير في التكلفة وإثراء الخبرات.
- استخدام أثاث بسيط ورخيص في الجامعات والتي تستنزف أموالاً مضاعفة يمكن توفيرها وتوجيهها لرفع جودة التعليم.
- الحد من التكسب لموظفي الجامعات السعودية من غير أعضاء هيئة التدريس، والتي يتزايد عددهم بشكل كبير عن متطلبات العمل الوظيفي.

3 - مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي السعودي :

وقد أظهرت (نتائج التحليل المقارن) قصوراً في الوسائل المتبعة للمشاركة في كلفة التعليم العالي في الجامعات

السعودية، وتظهر في اعتماد الجامعات السعودية على الحكومة كمصدر أساس من مصادر التمويل، كما لا يوجد تعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى لضرورة توفير سبل التعاون بينهما في تنظيم أساليب مشاركة الكلفة في الجامعات وتطويرها، على عكس أمريكا وإنجلترا الذين يولون اهتماما كبيرا بنظام مشاركة الكلفة في الجامعات عن طريق وجود جهات داخل كل كلية تشترك في تخطيط برامج التنمية الشاملة وتنفيذها وتقييمها ممثلة في أعضاء هيئة التدريس والجامعة والشركات الصناعية الكبرى، كما يتم اختيار المديرين والمدرسين بعناية فائقة وفق مجموعة من الشروط تحددها هذه الجهات.

وبناء على المقارنة ونتائجها فإن الباحث اقترح مجموعة من مصادر مشاركة الكلفة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على النحو الآتي:

- المنح وسندات التعليم.
- الرسوم الدراسية.
- المشاركات المجتمعية.
- القروض الخاصة بالطلاب والمؤسسات التعليمية.
- إنشاء مجلس معني بتوفير وسائل مشاركة الكلفة بالتعليم العالي.
- إتاحة الفرصة أمام الأسرة لمشاركة الكلفة في التعليم العالي.
- العمل من أجل التعليم.
- استخدام الجامعات كمكاتب استشارية.
- استخدام الجامعات كمراكز إنتاج.
- الاعتماد على الهبات والتبرعات.

ويمكن وضع مجموعة من التوصيات في ضوء ما توصلت إليه نتائج البحث على النحو الآتي :

- أن تهدف برامج مشاركة الكلفة إلى تنمية الاهتمام بالنواحي المالية والاقتصادية في الجامعة وفهم اللوائح والقرارات الوزارية التي تحكم مثل هذه الأمور.
- أن تساهم برامج مشاركة الكلفة في حل المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي.
- قيام وزارة التعليم العالي السعودي بتخصيص فريق عمل لدراسة طرق مشاركة الكلفة في التعليم العالي وتقديم توصيات تساعد الدولة في دعم مسيرة التعليم العالي.
- تسويق فكرة مشاركة الكلفة في التعليم العالي وتقديمها من خلال الهبات والوقف ومشاركة الأسر والقطاع الخاص بطريقة عملية وجاذبة.
- إطلاق المؤتمرات الدولية حول برامج مشاركة الكلفة في التعليم العالي، مع عرض تجارب دولية ومحلية بمقر الجامعات السعودية.
- إعادة تقييم وضع المشاريع الاستشارية والأوقاف والمشاريع المشتركة ومراجعتها وكيفية إدارتها وآلية مشاركة القطاع الخاص فيها.
- توفير برامج للتنمية على المحاسبة الحكومية في الجامعة وأهدافها ونظام تطبيقها.
- توفير برامج لتمويل الجامعات وأوجه الصرف والميزانية العامة للجامعة.
- تنمية الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس بضرورة التنمية المستمرة والتدريب أثناء الخدمة والاشتراك الجاد في التخطيط والتنفيذ لبرامج مشاركة الكلفة في التعليم.
- تنمية الاتجاه نحو الحفاظ على استقلالية الجامعة ماليا وإداريا.
- تشجيع المؤسسات الخيرية والجمعيات العلمية على المشاركة في التخطيط لتطوير مصادر تمويل التعليم العالي.
- نشر العدالة من خلال إتاحة المشاركة في تكلفة التعليم العالي من الجمهور، مما يعكس المنافع العامة غير المحدودة للتعليم العالي وبين الأسر والطلاب.

- السماح للمشاركة الأسرية في تحمل تكلفة التعليم العالي كل على قدر استطاعته.
- تنمية مفهوم العمل من أجل التعليم عند طلاب التعليم العالي في الجامعات السعودية.
- العمل على تقليص حجم الدعم العام للطلاب غير المحتاجين .
- تكثيف الجهد للحد من الفاقد بصوره المختلفة، وعلى سبيل المثال (الرسوب) لتأثيره السلبي برفع التكلفة وزيادة النفقات، كما أن التدني في مستوى التحصيل صورة خطيرة من صور الهدر في التعليم.
- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية، حيث يعد التعليم استثماراً بشرياً يذوق في عائدته الاستثمار في كل المجالات، ويتحقق هذا العائد عندما يتمكن النظام التعليمي من الوصول بكفاءة إلى أعلى جودة ممكنة في تحقيق الأهداف الموضوعة وبأقل هدر.
- اعتماد الرسوم الدراسية، حيث إنها أحد المصادر التي يعتمد عليها التعليم العالي من خلال تحصيل مصروفات مقابل الخدمات التعليمية.
- أن تمنح الدولة قروضا للطلاب من أجل استكمال دراستهم الجامعية على أن يقوموا بتسديد هذه القروض بعد تخرجهم بشروط ميسرة وفق نظم متفق عليها مسبقاً.

المراجع:

- الأحمدي، عدنان. (2003م): بدائل غير تقليدية لتمويل التعليم العالي ورفع كفاءته. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلة العربية للتربية، المجلد 23، العدد 2، ذو القعدة 1424هـ : تونس.
- الأمم المتحدة، (1990م). تقرير التنمية البشرية. برامج الأمم المتحدة الإنمائي. <http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm>
- الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء (2013م): وكالة الوزارة للتخطيط والإحصاء، حالة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، ط3، الرياض، (2013).
- البشير، حماد (2000): تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية، دراسة حالة الأردن المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (33) لمجلس اتحاد الجامعات العربية.
- الجابري، نيف (2005م) :، مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التعليم العالي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- الحوثي، عليان عبد الله (2010م): المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية، يوليو من (10-9) كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الزهراني، سعد عبد الله (2002م): موامة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.
- الزهراني، سعد عبد الله (2002م): التعليم في المملكة العربية السعودية، رؤية الحاضر واستشراف المستقبل. مكتبة الرشد: الرياض.
- الصائغ، عبد الرحمن. (2004م): تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، مجلة اتحاد الجامعات العربية. العدد المتخصص (3) : الأردن.
- الصائغ، عبد الرحمن (2007م): تمويل التعليم بين الأحادية والتنوع: رؤية مستقبلية. http://www.aleqt.com/2007/04/08/article_8427.html
- الصغير، حسين أحمد (2005): التعليم الجامعي بالوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل، عالم الكتب، القاهرة
- الطويرقي، بنت سعد نوال (2012): مصادر تمويل التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات العربية وعلم النفس، العدد الرابع والعشرين، الجزء الأول أبريل، دار أسيب للنشر، المملكة العربية السعودية.

- العباد، عبد الله حمد (2005م) : تمويل التعليم العالي ، دار التربية العربي .
العجمي، محمد حسنين (2007م) : اقتصاديات التعليم، دار الجامعة ، مصر.
بدران، شبل(2000م) : ديمقراطية التعليم في الفكر التربوي المعاصر ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
حسانين، محمد منير(1992م) : تمهيد في التربية المقارنة، دار خليفة للطباعة ، طنطا .
حسين، محمد زكي (2008) : الطريق إلى الجودة في التعليم العالي، كراسات مستقبلية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة .
سليمان، السعيد بدير (2007م) : تطبيقات الإصلاح التربوي في التعليم العالي في مصر وإنجلترا واليابان، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.
ضاحي، فرغلي حاتم (2008م) : الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة ، الدار العالمية ، القاهرة .
عبد الودود، مكروم (2003م) : قراءات في التربية ، ط1، دراسات وبحوث، الشافعي للطباعة والنشر، المنصورة ، جمهورية مصر العربية .
عبود، عبد الغني (1990م) : الأيدلوجيا والتربية - مدخل لدراسة التربية المقارنة ، دار الفكر التربوي ، القاهرة .
عمار، حامد (1995م) : من همومنا التربوية والثقافية ، مكتب الدار العربية للكتاب - القاهرة .
غريب، خالد منصور (2012) : بدائل لتمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، العدد (32)، كلية التربية، جامعة حلوان .
فهمي، عبد المنعم سعد (2008م) : استراتيجية التخطيط التربوي، الدار الثقافية للنشر، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة .
مرسي، محمد منير(1998م) : التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية ، عالم الكتب ، القاهرة .
نوفل، محمد نبيل (1992م) : تأملات في مستقبل التعليم الجامعي ، مركز ابن خلدون للدراسات الألمانية ، القاهرة .
وزارة التعليم العالي (2006م) : إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، التقرير السابع والعشرون .
وزارة التعليم العالي (2007) : مركز إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية للعام (1429-1430هـ) .
وزارة الاقتصاد والتخطيط ، (2004م) : وثيقة خطة التنمية الثامنة . الرياض .
وزارة الاقتصاد والتخطيط ، (2010م) : دليل خطة التنمية التاسعة . الرياض .

Bikasc.,Sanyal; Diversification of Sources and the Role of Privatization in financing higher education in the Arab Region , UNESCO regional of face for Education in The Arab States , Arab regional Conference on Higher Education , Beirut , 2-5 March . 1998

Charles D. A study of capital financing models at two public four-higher education institutions, Ed University of Pennsylvania, 2008.

Donald ,Heller, E, ; Access to public higher education 1976 to 1994 : new evidence from an analysis of the states (higher education , tuition , financial aid , ED.A., Harvard university , Diss , abs ., int., vol.58 , No.5

- , 1997 .
- Hebel , Sara; Virginia plan of firs fiscal stability , but the attached strings worrg college , chronicle of higher education, vol. 46, No.24 , 2000 .
- Holttä , Seppo ; The funding of universities in Finland : Towards Goal Oriented Government Steering , European , journal of Education , vol.33 , No.1 , 1998 .
- Daivd, Kenen , M., ; the impact of reaganomics on state financing of public higher education , E.D.A., university of Massachusetts , diss , abs., int., vol.55, No.3A, 1994.
- Kenneth, Ashorth ; H; The Texas case study, change, vol. 26 , No.6 , New / Dec; / 1994 .
- Mcherson.et.al, Financing Lifelong Learning, Trends and Patterns of Participion and Financing in US higher Education Higher Education Management ,New York vol (12),no(3) 2000,pp 131-140
- Marven Trevin A., No College student Left Behind: The Influence of Financial a stats s Higher, USA. Review on Education, vol. (29), NO. (3), 2006.
- www.moe.org.edu.sa/htm3/1/2010
- www.ksau.info/Islam/catplay.php?catsmktba=159&page=2
- www.mohe.gov.sa/ar/news/Pages/News119.aspx 06.
- www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=201694&issue=9109, 23/3/14
- www.education in Muslim countries.com.
- www.wikipedia.org/wiki/University_Grants_Committee - 6\12\2014